

المعلومات المالية المرحلية المكثفة وتقرير المراجعة
صندوق وربة الإسلامي للسوق النقدي بالدينار الكويتي
الكويت

للفترة من 11 أكتوبر 2023 (تاريخ التأسيس) إلى 31 مارس 2024 (غير مدققة)

المحتويات

الصفحة

1	تقرير المراجعة
2	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي المكثف
3	بيان المركز المالي المرحلي المكثف
4	بيان التغيرات المرحلي المكثف في صافي الأصول الخاصة بحملة الوحدات
5	بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف
13 - 6	إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

تقرير مراجعة المعلومات المالية المرحلية المكثفة

إلى مدير الصندوق
صندوق وربة الإسلامي للسوق النقدي بالدينار الكويتي
الكويت

المقدمة

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي المكثف المرفق لصندوق وربة الإسلامي للسوق النقدي بالدينار الكويتي ("الصندوق") كما في 31 مارس 2024 والبيانات المرحلية المكثفة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في صافي الأصول الخاصة بحملة الوحدات والتدفقات النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2024 وللفترة من 11 أكتوبر 2023 (تاريخ التأسيس) إلى 31 مارس 2024، والإيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة. إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34: "التقارير المالية المرحلية". إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة استناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي المطبق على مهام المراجعة 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مراقب الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية، بصفة رئيسية، توجيه الاستفسارات إلى الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات المراجعة التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى. إن نطاق المراجعة يقل بشكل جوهري عن التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وبالتالي لا يمكننا من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الجوهرية والتي يمكن تحديدها من خلال التدقيق. لذلك فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، فإنه لم يرد لعلمنا ما يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المرفقة لم يتم إعدادها من كافة النواحي المادية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية.

تقرير المراجعة حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بناءً على مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المكثفة متفقة مع الدفاتر المحاسبية للصندوق. كذلك، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال الفترة من 11 أكتوبر 2023 إلى 31 مارس 2024 مخالفات للقانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق والتعديلات اللاحقة له على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو في مركزه المالي.



عبدالله محمد العيان (CPA)
(مراقب مرخص رقم 94 فئة أ)
جرانت ثورنتون - القطامي والعيان وشركاهم

الكويت
23 أبريل 2024

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي المكثف

الفترة من 11 أكتوبر 2023 (تاريخ التأسيس) إلى 31 مارس 2024 (غير مدققة) د.ك	الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2024 (غير مدققة) د.ك	إيضاح	
			الإيرادات
267,874	192,600		إيرادات وكالة
1,959	923		إيرادات أخرى
269,833	193,523		
			المصاريف
(1,182)	(1,182)	9	أتعاب الإدارة
(2,900)	(2,900)		مصاريف أخرى
(4,082)	(4,082)		
265,751	189,441		صافي ربح الفترة
-			الإيرادات الشاملة الأخرى
265,751	189,441		مجموع الإيرادات الشاملة للفترة

إن الإيضاحات المبينة في الصفحات من 6 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

بيان المركز المالي المرحلي المكثف

31 مارس 2024 (غير مدققة) د.ك	إيضاح	الأصول
848,990	6	أرصدة لدى البنوك
23,628,737	6.1	ودائع وكالة أصول أخرى
121,061		
24,598,788		مجموع الأصول
855,279		الخصوم أشتركاكات مقبوضة مقدما
8,817		خصوم أخرى
864,096		مجموع الخصوم
23,734,692		صافي الأصول الخاصة بحملة الوحدات المستردة
		يمثلها:
23,279,721	8	مساهمات حملة الوحدات
189,220		علاوة إصدار وحدات
265,751		الأرباح المرحلة
23,734,692		المجموع
23,279,721	8	عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد
1.019544	8	صافي قيمة الأصول للوحدة

بناك وربة ش.م.ك.ع
مدير الصندوق

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك.م.
أمين الصندوق ومراقب الاستثمار

إن الإيضاحات المبينة في الصفحات من 6 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

AKS

بيان التغيرات المرحلي المكثف في صافي الأصول الخاصة بحملة الوحدات

المجموع دك	الأرباح المرحلة دك	علاوة إصدار وحدات دك	مساهمات حملة الوحدات دك	
-	-	-	-	الرصيد كما في 11 أكتوبر 2023 (تاريخ التأسيس)
38,503,013	-	376,583	38,126,430	الاكتتاب في وحدات خلال الفترة
(15,034,072)	-	(187,363)	(14,846,709)	استرداد وحدات خلال الفترة
23,468,941	-	189,220	23,279,721	مجموع المعاملات مع حملة الوحدات
265,751	265,751	-	-	مجموع الإيرادات الشاملة للفترة
23,734,692	265,751	189,220	23,279,721	الرصيد كما في 31 مارس 2024 (غير مدقق)

إن الإيضاحات المبينة في الصفحات من 6 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف

الفترة من 11 أكتوبر 2023 (تاريخ التأسيس) إلى 31 مارس 2024 د.ك	إيضاح	
265,751		أنشطة التشغيل ربح الفترة
(121,061)		التغيرات في الأصول والخصوم التشغيلية:
855,279		أصول أخرى اكتراكات مقبوضة مقدما
8,817		خصوم أخرى
1,008,786		صافي النقد من أنشطة التشغيل
38,503,013		أنشطة التمويل
(15,034,072)		الاكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد استرداد وحدات خلال الفترة
23,468,941		صافي النقد من أنشطة التمويل
24,477,727		صافي التغير في النقد والنقد المعادل
-		النقد والنقد المعادل في بداية الفترة
24,477,727	6	النقد والنقد المعادل في نهاية الفترة

إن الإيضاحات المبينة في الصفحات من 6 إلى 13 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

1 التأسيس والأنشطة

إن صندوق وربة الإسلامي للسوق النقدي بالدينار الكويتي ("الصندوق") هو صندوق مفتوح ذو رأس مال متغير تأسس في 11 أكتوبر 2023 في دولة الكويت. يخضع الصندوق لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته اللاحقة بشأن إنشاء هيئة أسواق المال ("الهيئة") وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

يُدار الصندوق من قبل بنك وربة ش.م.ك.ع ("مدير الصندوق")، وتُدار أنشطة أمين الصندوق ومراقب الاستثمار من قبل الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك.م ("أمين الصندوق ومراقب الاستثمار").

تبلغ المدة المبدئية للصندوق 15 سنة قابلة للتجديد بعد الحصول على موافقة الهيئة وحملة الوحدات الذين يمثلون أكثر من 50% من رأس المال.

يهدف هذا الصندوق إلى توفير فرص استثمارية جاذبة للراغبين في الاستثمار في مجال أدوات النقد والإيداعات لدى البنوك وفقاً لنظم الودائع لديها، والصكوك الإسلامية التي تطرحها البنوك المركزية أو الجهات الحكومية أو البنوك أو الشركات ذات الجودة الائتمانية العالية ووحدات صناديق أسواق النقد المرخصة من الهيئة بدولة الكويت أو الخاضعة لجهة رقابية أخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأخرى والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حسب الأنظمة والقوانين المنظمة للاستثمار في دولة الكويت، وفقاً للقواعد والضوابط الشرعية التي يعتمدها مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

يقع المقر المسجل لمدير الصندوق في بنك وربة - برج الراجية - الدور 10 - منطقة الشرق - دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة من قبل مدير الصندوق وأمين الصندوق ومراقب الاستثمار بتاريخ 23 أبريل 2024.

2 أساس الإعداد والعرض

تم إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة للصندوق للفترة من 11 أكتوبر 2023 (تاريخ التأسيس) إلى 31 مارس 2024 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية".

إن هذه هي المعلومات المالية المرحلية المكثفة المبدئية للصندوق، لذا لم يتم عرض أي أرقام مقارنة.

سوف يتم إعداد البيانات المالية السنوية للمرة الأولى للفترة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2024 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية على النحو المعدل للاستخدام من قبل حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي.

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. تم عرض المعلومات المالية المرحلية المكثفة بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق.

إن المعلومات المالية المرحلية المكثفة لا تتضمن جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لإعداد بيانات مالية كاملة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. في رأي إدارة الصندوق، تم إدراج كافة التعديلات التي تتألف من الاستحقاقات العادية المتكررة التي تعتبر ضرورية لعرض عادل.

إن نتائج العمليات للفترة من 11 أكتوبر 2023 (تاريخ التأسيس) إلى 31 مارس 2024 ليست بالضرورة مؤشراً للنتائج المتوقعة لفترة البيانات المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2024.

3 التغييرات في السياسات المحاسبية

3.1 معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها لم تسر بعد

بتاريخ المصادقة على هذه البيانات المالية المرحلية المكثفة، تم إصدار بعض المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يتم تفعيلها بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً من قبل الصندوق.

نتوقع الإدارة أن يتم تطبيق كافة التعديلات ذات الصلة ضمن السياسات المحاسبية للصندوق للمرة الأولى خلال الفترة التي تبدأ بعد تاريخ التعديلات. فيما يلي المعلومات حول المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المتوقع أن يكون لها ارتباط بالبيانات المالية المرحلية المكثفة للصندوق. تم إصدار بعض المعايير والتفسيرات الجديدة الأخرى ولكن ليس من المتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية المرحلية المكثفة للصندوق. *يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في المعيار أو التفسير*

تابع/ إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

3 تابع/ التغييرات في السياسات المحاسبية

3.1 تابع/ معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها لم تسر بعد

تعديلات معيار المحاسبة الدولي 1 - تصنيف المطلوبات إلى متداولة أو غير متداولة
توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 أن تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة يستند إلى حقوق المنشأة كما في نهاية فترة البيانات المالية. كما أنها توضح بأنه لتوقعات الإدارة، ما إذا كان سيتم تأجيل السداد أم لا، تأثير على تصنيف الالتزامات. لقد أضافت إرشادات حول شروط الإفراض وكيف يمكن أن تؤثر على التصنيف، كما تضمنت متطلبات الالتزامات التي يمكن تسويتها باستخدام الأدوات الخاصة بالمنشأة.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون لتطبيق هذه التعديلات في المستقبل تأثير جوهري على المعلومات المالية المرحلية المكثفة للصندوق.

4 السياسات المحاسبية المادية

إن السياسات المحاسبية المادية المطبقة في إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة مبينة أدناه.

4.1 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات وكالة على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يتم الاعتراف بالإيرادات وكالة على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

4.2 الأدوات المالية

4.2.1 التحقق والقياس المبني وعدم التحقق

يتم تحقق الأصول والخصوم المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية وتُقاس مبدئياً بالقيمة العادلة. القياس اللاحق للأصول والخصوم المالية مبيّن أدناه.

يتم إثبات كافة المشتريات والمبيعات بالطريقة العادية للأصول المالية بتاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تتعهد فيه الجهة بشراء أو بيع الأصل. إن الشراء أو البيع بالطريقة العادية هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليمها ضمن إطار الزمن المتعارف عليه بشكل عام بموجب القوانين أو الأعراف السائدة في السوق.

يتم استبعاد أي أصل مالي بشكل رئيسي (وأيما كان ذلك منطبقاً استبعاد جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية متشابهة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛
- قيام الصندوق بالتنازل عن حقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أنه قد أخذ على عاتقه التزاماً بدفع هذه التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون تأخير كبير إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو

(أ) تحويل الصندوق بشكل أساسي جميع مخاطر ومنافع الأصل أو

(ب) أن لا يقوم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ، على نحو جوهري، بكامل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلا أنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما يقوم الصندوق بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصول المالية ويدخل في ترتيبات القبض والدفع، يقوم بتقييم ما إذا كان قد احتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك.

عندما لا يتم تحويل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل على نحو جوهري، ولم يتم تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل المحول إلى مدى استمرار الصندوق في المشاركة في الأصل. وفي هذه الحالة، يقوم الصندوق بتسجيل التزاماً مرتبطاً أيضاً. يتم قياس كلاً من الأصل المحول والالتزام المرتبط على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها الصندوق.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغاؤه أو نفاذه. عندما يتم استبدال التزام قائم بالالتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة إلى حد كبير أو أن يتم تغيير شروط الالتزام المالي بشكل كبير فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد، ويتم الاعتراف بالفرق بين المبالغ الدفترية المتعلقة بذلك في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى.

تابع/ إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

4 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

4.2 تابع/ الأدوات المالية

4.2.2 تصنيف الأصول المالية

لغرض القياس اللاحق، يتم تصنيف الأصول المالية كأصول مالية بالتكلفة المطفأة عند التحقق المبدئي.

يحدد التصنيف بحسب كل مما يلي:

- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية من الأصل المالي

للصندوق اتخاذ القرار/ إجراء التصنيف التالي بشكل لا رجعة فيه عند الاعتراف المبدئي لأي أصل مالي:

- للصندوق أن يصدر قراراً لا رجعة فيه بعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إذا تم استيفاء معايير معينة؛ و
- يجوز للصندوق إجراء تصنيف لا رجعة فيه لأي استثمار دين يفي بالتكلفة المطفأة أو بمعايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى كمقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان ذلك يلغي أو يخفف بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي. في هذه الفترة المعروضة، لم يتم إجراء تصنيف من هذا القبيل.

4.2.3 القياس اللاحق للأصول المالية

• الأصول المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت الأصول مستوفية للشروط التالية (ليست مصنفة كأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر):

- إذا كان محتفظ بها في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل المالي وتحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية
- إذا كان ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية تمثل فقط المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة عليه.

بعد الإثبات المبدئي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم حذف الخصم عندما يكون تأثيره غير مادي.

تتكون الأصول المالية للصندوق بالتكلفة المطفأة مما يلي:

- النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد لدى البنوك ودائع وكالة ذات آجال استحقاق أصلية تقل عن ثلاثة أشهر. يخضع النقد والنقد المعادل لتغيرات طفيفة في قيمته العادلة ويستخدمه الصندوق في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

- ودائع وكالة

يتم قياس ودائع الوكالة مبدئياً بالقيمة العادلة (سعر المعاملة). ويتم قياس ودائع الوكالة بعد الاعتراف المبدئي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصاً أي خسائر انتمان متوقعة.

- ذمم مدينة وأصول مالية أخرى

يتم الاعتراف بالذمم المدينة الناتجة عن أنشطة الصندوق بالتكلفة المطفأة، حيث توصل مدير الصندوق إلى أنه يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل فقط المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة عليه. هذا وقد قام الصندوق بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات، وتوصل إلى أنها تفي بالمعايير الخاصة بالقياس بموجب طريقة التكلفة المطفأة.

4.2.4 انخفاض قيمة الأصول المالية

إن كافة الأصول المالية تخضع للمراجعة للتأكد من عدم انخفاض قيمتها على الأقل بتاريخ كل بيانات مالية وذلك لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي بأن أحد الأصول المالية أو مجموعة أصول مالية قد انخفضت قيمتها. يتم تطبيق معايير مختلفة لتحديد انخفاض القيمة لكل فئة من فئات الأصول المالية المبينة أدناه.

يقوم الصندوق بإثبات مخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الأصول المالية بالتكلفة المطفأة.

تابع/ إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

4 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

4.2 تابع/ الأدوات المالية

4.2.4 تابع/ انخفاض قيمة الأصول المالية

بالنسبة للأصول المالية، يعتمد نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تسلمها. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدي للأصل المالي المعني.

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمالية التعثر أو معدل الخسارة الناتجة عن التعثر (أي حجم الخسارة عند التعثر) وقيمة التعرض عند التعثر. يستند تقييم احتمالية التعثر ومعدل الخسارة الناتجة عن التعثر على البيانات التاريخية المعدلة بواسطة معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة لقيمة التعرض عند التعثر، بالنسبة للأصول المالية، فإن ذلك يتم تمثيله بالقيمة الدفترية الإجمالية للأصول في تاريخ البيانات المالية.

يقوم الصندوق دائماً بالاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للذمم التجارية المدبنة (النهج المبسط). يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة من هذه الأصول المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى خبرة خسارة ائتمان تاريخية للصندوق، مع تعديلها للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ البيانات المالية، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود عند الاقتضاء.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، يقوم الصندوق بإثبات خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة عند وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدي. مع ذلك، في حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان بالأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدي، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً.

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. على النقيض من ذلك، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً الجزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المتوقع أن ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.

يعترف الصندوق بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر لجميع الأصول المالية مع إجراء تعديل مقابل على قيمها الدفترية الخاصة بها من خلال حساب مخصص الخسارة.

4.2.5 التصنيف والقياس اللاحق للخصوم المالية

تتضمن الخصوم المالية للصندوق خصوم أخرى.

يعتمد القياس اللاحق للخصوم المالية على تصنيفها كما يلي:

• الخصوم المالية بالتكلفة المطفأة

يتم إظهارها باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم تصنيف الذمم الدائنة والخصوم الأخرى كخصوم مالية بخلاف تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- ذمم دائنة وخصوم مالية أخرى

يتم إثبات الخصوم للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل عن البضاعة والخدمات المستلمة سواء صدر بها فواتير من المورد أم لا، ويتم تصنيفها كذمم تجارية دائنة. إن الخصوم المالية بخلاف تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي لا يتم تصنيفها ضمن أي من البنود الواردة أعلاه تُصنف كـ "خصوم مالية أخرى".

4.2.6 التكلفة المطفأة للأدوات المالية

يتم احتساب هذه التكلفة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. إن عملية الاحتساب تأخذ بعين الاعتبار أي علاوة أو خصم على الشراء وتتضمن تكاليف ورسوم المعاملة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلية.

4.2.7 مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الأصول والخصوم المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

تابع/ إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

4 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

4.2 تابع/ الأدوات المالية

4.2.8 القيمة العادلة للأدوات المالية

تحدد القيمة العادلة للأصول المالية المتاجر بها في أسواق مالية منظمة بتاريخ كل تقرير مالي بالرجوع إلى الأسعار المعلنة في السوق أو عروض أسعار المتداول (سعر الشراء للمراكز الطويلة وسعر العرض للمراكز القصيرة)، بدون أي خصم لتكاليف المعاملة.

بالنسبة للأدوات المالية في أسواق غير نشطة، تتحدد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة. تتضمن هذه الأساليب استخدام معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة أو الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

4.2.9 مساهمات حملة الوحدات

يقوم الصندوق بتصنيف الأدوات المالية المصدرة كخصوم مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لجوهر الشروط التعاقدية للأدوات. لدى الصندوق فئة واحدة من الوحدات القابلة للاسترداد قيد الإصدار. إن هذه الوحدات هي الفئة الأكثر تبعية للأدوات المالية التي يصدرها الصندوق، وعند تصفية الصندوق، يحق لحملة الوحدات الحصول على صافي الأصول المتبقية، بعد سداد العدد الاسمي للوحدات. إن الوحدات القابلة للاسترداد تمنح المستثمرين الحق في المطالبة باسترداد النقد بقيمة تناسبية مع حصة المستثمر في صافي أصول الصندوق بتاريخ الاسترداد وكذلك في حالة تصفية الصندوق. إن وحدات الصندوق القابلة للاسترداد تستوفي جميع الشروط المطلوب استيفائها للأداة المالية القابلة للتداول والتي تتضمن التزاماً تعاقدياً للصندوق بإعادة شراء أو استرداد تلك الأداة مقابل أصل نقدي أو أصل مالي آخر ليتم تصنيفه ضمن حقوق الملكية.

4.2.10 صافي قيمة الأصول الخاصة بحملة الوحدات وصافي قيمة الأصول للوحدة

تتمثل في قيمة استثمارات الصندوق على النحو المحدد وفقاً لأحكام النظام الأساسي للصندوق، مضافاً إليها الأصول الأخرى بما في ذلك النقد والأرصدة المدينة الأخرى، مطروحاً منها التزامات الصندوق تجاه الغير في نفس التاريخ (دون النظر في التوزيعات النقدية المقترحة على المشتركين في الصندوق - إن وجدوا). يتم احتساب صافي قيمة الأصول للوحدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق بتقسيم صافي الأصول المدرجة في بيان المركز المالي على عدد الوحدات القائمة في تاريخ البيانات المالية.

4.2.11 العملات الأجنبية

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ المعاملة. ويتم إعادة ترجمة الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف الفوري السائد بتاريخ البيانات المالية. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

4.2.12 المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات الطارئة

يتم تسجيل المخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو استدلائي نتيجة لحدث ماضي ويكون هناك احتمال الطلب من الصندوق تدفق مصادر اقتصادية إلى الخارج ويكون بالإمكان تقدير المبالغ بشكل موثوق فيه. إن توقيت أو مبلغ هذا التدفق قد يظل غير مؤكد.

يتم قياس المخصصات بالتدفقات المقدرة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي استناداً إلى الدليل الأكثر وثوقاً والمتوفر بتاريخ البيانات المالية، بما في ذلك المخاطر والتقدير غير المؤكدة المرتبطة بالالتزام الحالي. وحيثما يوجد عدد من الالتزامات المماثلة، فإن احتمالية طلب تدفق في تسوية تحدد بالنظر في درجة الالتزامات ككل. كما يتم خصم المخصصات إلى قيمها الحالية، حيث تكون القيمة الزمنية للمال مادية.

لا يتم إثبات الأصول المحتملة في البيانات المالية لكن يتم الإفصاح عنها عند احتمال حدوث تدفقا نقدياً للمنافع الاقتصادية.

لا يتم تسجيل الالتزامات الطارئة في بيان المركز المالي لكن يتم الإفصاح عنها إذا كان احتمال تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج امراً مستبعداً.

4.2.13 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من أرصدة لدى البنوك وودائع وكالة تستحق في غضون ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ التأسيس.

5 الأحكام والتقدير

عند إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة، قامت الإدارة باتخاذ أحكام وعمل تقديرات وافتراضات يمكن أن تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من مدير الصندوق وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم والإفصاح عن الخصوم المحتملة في نهاية فترة البيانات المالية. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقدير يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في المستقبل.

تابع/ إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

6 النقد والنقد المعادل

31 مارس 2024 (غير مدققة) د.ك	
848,990	أرصدة لدى البنوك
23,628,737	ودائع وكالة ذات آجال استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر (6.1)
24,477,727	النقد والنقد المعادل لغرض بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف

تم وضع النقد لدى البنك مع طرف ذي صلة (إيضاح 10).

6.1 ودائع وكالة

يتم إيداع ودائع الوكالة لدى مؤسسة مالية محلية، وهي طرف ذو صلة، وتحمل معدلات ربح ثابتة تتراوح من 4.19% إلى 4.60% سنويًا.

7 مساهمة حامل الوحدات

إن الصندوق هو صندوق مفتوح ذو رأس مال متغير يتراوح من 2,000,000 إلى 1,500,000,000 وحدة بقيمة اسمية 1 د.ك لكل وحدة. يتحمل حملة وحدات الصندوق المسؤولية فقط في حدود مشاركتهم في رأس مال الصندوق. يتم سداد قيمة الوحدات بالكامل عند المساهمة فيها أو الاشتراك في الصندوق. يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفق خيار حملة الوحدات بأسعار تعتمد على قيمة صافي أصول الصندوق وقت الإصدار/الاسترداد.

كما في 31 مارس 2024، تبلغ مساهمة الصندوق الصادرة والمدفوعة 23,279,721 وحدة قابلة للاسترداد بقيمة اسمية قدرها 1 د.ك لكل وحدة.

8 صافي قيمة الأصول لكل وحدة

31 مارس 2024 (غير مدققة) د.ك	
23,734,692	صافي الأصول الخاصة بحملة الوحدات (د.ك)
23,279,721	عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد
1.019544	صافي قيمة الأصول للوحدة (د.ك)

9 أتعاب الصندوق

9.1 أتعاب الإدارة الخاصة بمدير الصندوق

يستحق مدير الصندوق أتعاب إدارة بحد أقصى 1% سنويًا، حيث يتم احتسابها من صافي قيمة أصول الصندوق في كل يوم تقييم، وتستحق الدفع، متراكمة حسب الأصول، في نهاية كل شهر. ويجوز لمدير الصندوق التنازل عن جزء من المبلغ في حالة عدم التمكن من تحقيق العوائد المستهدفة والتي تتحقق وفقاً لما يراه مدير الصندوق مناسباً.

بناءً على العائد السنوي للصندوق البالغ 4.312% والذي تم حسابه بتاريخ 20 فبراير 2024، قررت إدارة الصندوق تغطية المصاريف. نتيجة لذلك، تم تحميل أتعاب إدارة صندوق بواقع 0.05% على صافي قيمة أصول الصندوق، اعتباراً من 21 فبراير 2024 فقط.

9.2 أتعاب أمين الصندوق ومراقب الاستثمار

ووفقاً للنظام الأساسي للصندوق، تم تعيين الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م كأمين الصندوق ومراقب الاستثمار. يتقاضى أمين الصندوق ومراقب الاستثمار أتعاب أمين الصندوق وأتعاب مراقب الاستثمار على النحو المبين أدناه ويتم احتسابها في كل يوم تقييم وتدفع كل ربع سنوي.

تابع/ إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

9 تابع/ أتعاب الصندوق

9.2 تابع/ أتعاب أمين الصندوق ومراقب الاستثمار

أتعاب	أتعاب
مراقب الاستثمار	أمين الصندوق
3,000 د.ك	3,000 د.ك
0.050%	0.050%
0.040%	0.040%
0.035%	0.035%

الحد الأدنى من الأتعاب

يصل صافي الأصول إلى 15 مليون د.ك

صافي الأصول بين 15 مليون د.ك إلى 40 مليون د.ك

صافي الأصول أكثر من 40 مليون د.ك

10 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتكون الأطراف ذات الصلة من مدير الصندوق وأمين الصندوق ومراقب الاستثمار وكبار حملة الوحدات والشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية أو يكون لهم القدرة على ممارسة تأثير جوهري عليها. تتم كافة المعاملات مع أطراف ذات صلة بشروط معتمدة من قبل مدير الصندوق.

إن تفاصيل أرصدة المعاملات الهامة مع الأطراف ذات الصلة والأرصدة هي كما يلي:

الفترة من	الفترة من
3 ديسمبر 2023	الثلاثة أشهر
(تاريخ التأسيس)	المنتهاية في
إلى 31 مارس	31 مارس
2024	2024
(غير مدققة)	(غير مدققة)
د.ك	د.ك

معاملات مدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر المرحلي المكثف المجمع أتعاب الإدارة

1,182

1,182

31 مارس
2024
(غير مدققة)
د.ك

الأرصدة المدرجة في بيان المركز المالي أرصدة لدى البنوك ودائع وكالة لدى مدير الصندوق

848,990

23,628,737

24,477,727

1,182

أتعاب إدارة دائنة

قرر مدير الصندوق تغطية مصاريف الصندوق الأولية بما يصل إلى 20,000 د.ك خلال الفترة المالية الأولى من بدء الصندوق بسبب انخفاض صافي قيمة أصوله (راجع كذلك إيضاح 9.1 المتعلق بالتنازل عن أتعاب إدارة الصندوق). فيما يلي المصاريف التي يتحملها مدير الصندوق خلال الفترة.

الفترة من	الفترة من
11 أكتوبر 2023	الثلاثة أشهر
(تاريخ التأسيس)	المنتهاية في
إلى 31 مارس	31 مارس
2024	2024
(غير مدققة)	(غير مدققة)
د.ك	د.ك

المصاريف التي يتحملها مدير الصندوق خلال الفترة.

3,588

1,860

1,784

559

1,610

780

6,982

3,198

أتعاب أمين الصندوق ومراقب الاستثمار
أتعاب قانونية ورسوم هيئة أسواق المال
أخرى

تابع/ إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة

10 تابع/ معاملات مع أطراف ذات صلة
كما في 31 مارس 2024، احتفظ مدير الصندوق بعدد 100,000 وحدة بما يمثل 0.43% من الوحدات القائمة القابلة للاسترداد. وذلك وفقاً للنظام الأساسي للصندوق الذي يشترط ألا يقل اشتراك مدير الصندوق عن 100,000 د.ك وأن لا يزيد عن 10% من رأس المال المصرح به للصندوق.

11 القيمة العادلة للأدوات المالية

11.1 قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة
فيما يلي القيم الدفترية لأصول وخصوم الصندوق كما هو مدرج في بيان المركز المالي المرحلي المكثف:

31 مارس 2024 د.ك	الأصول المالية: بالتكلفة المطفأة:
848,990	أرصدة لدى البنوك
23,628,737	ودائع وكالة
121,061	أصول أخرى
24,598,788	

11.2 قياس القيمة العادلة
تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله استلام أو بيع أصل أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام في معاملة نظامية بين مشاركين في السوق كما في تاريخ القياس. يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة وفيما يلي تفاصيل القياس. يرى مدير الصندوق أن القيم الدفترية لكافة الأصول والخصوم المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مقاربة لقيمتها العادلة.

11.3 التسلسل الهرمي للقيمة العادلة
يتم تصنيف جميع الأصول والخصوم التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها ضمن بيان المركز المالي المرحلي المكثف إلى ثلاثة مستويات من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد المستويات الثلاث بناء على قابلية الرصد للمدخلات الهامة للقياس وذلك على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتماثلة؛
- المستوى 2: المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى 1 التي تكون ملحوظة للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مباشر (على سبيل المثال، كالأسعار) أو غير مباشر (على سبيل المثال، مشتقة من الأسعار)؛ و
- المستوى 3: المدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تكون مستندة إلى بيانات سوقية ملحوظة (على سبيل المثال، مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها).

يحدد المستوى الذي تقع ضمنه أصل أو التزام مالي بناء على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقيمة العادلة.

الموافق: 2024/04/21

السادة/ حملة وحدات صندوق وربة الإسلامي للسوق النقدي بالدينار الكويتي المحترمون

الموضوع: التقرير النهائي للتدقيق الشرعي الخارجي
عن الفترة المالية 2024/03/31-2024/01/01

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، في يوم الأحد، 12 شوال، 1445، الموافق 2024/04/21 وبعد النظر في المعلومات الواردة إلينا بناء على طلب حصر العمليات والأنشطة المنفذة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والقيام بالزيارات الميدانية، ودراسة الردود والمرفقات وفي ضوء ما سبق؛ يعرض المكتب لكم تقريره التالي حسب متطلبات هيئة أسواق المال:

أولاً: نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

يقع نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في عمل إدارة صندوق وربة الإسلامي للسوق النقدي بالدينار الكويتي من خلال التدقيق على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

ثانياً: مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

تقوم مسؤولية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على التأكد من مدى التزام الصندوق بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

كما تقع مسؤوليتنا في إبداء الرأي المستقل بناء على تدقيقنا وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والعقود وتعاملات الأوراق المالية.

ثالثاً: مسؤولية الصندوق.

تقع مسؤولية الهيئة الإدارية للصندوق على القيام بجميع إجراءات المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

رابعاً: أهداف تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

- التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المعتمدة لدى (الشخص المرخص له - أنظمة الاستثمار الجماعي) وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- التأكد من المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي تم فحصها والاطلاع عليها بأنها متوافقة مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- توفير معالجات شرعية للمخالفات - إن وجدت- في المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية أو طرق تنفيذها وتحديد مدة زمنية لتنفيذ هذه المعالجات وفقاً لقرارات المرجعية الشرعية المتبعة.
- القيام بالزيارات الميدانية، والتواصل مع الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال السمعية والمرئية.
- تحديد إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي للتوصل لنتائج اعمال هذا التقرير.
- الاطلاع على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي.
- تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية.
- تقييم مدى التزام الشخص المرخص له بقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

- بيان المرجعية المتبعة للمعايير الشرعية لدى (الشخص المرخص له - أنظمة الاستثمار الجماعي) في حال اختلافها عن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

خامساً: إجراءات ونتائج التدقيق

- 1- تم الاطلاع على الهيكل التنظيمي (الهيئة الإدارية للصندوق).
- 2- تم الاطلاع على الحسابات المصرفية.
- 3- تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الداخلي عن الربع الأول الصادر بتاريخ: 2024/04/16.
- 4- تم الاطلاع على الميزانية (مسودة).
- 5- تم فحص المحافظ الاستثمارية ومكوناتها. (لا يوجد)
- 6- تم فحص توزيعات الأرباح، والتأكد من تطهير الأرباح خلال الفترة. (لا يوجد)
- 7- تم الاطلاع على قرارات هيئة الرقابة الشرعية. (لا يوجد)
- 8- تم الاطلاع على الأنشطة والعقود والاتفاقيات المنفذة خلال الفترة. (لا يوجد)
- 9- تم الاطلاع على تعاملات الأوراق المالية (ودائع)
- 10- تم الاطلاع على اعتماد هيئة الرقابة الشرعية للسياسات والاجراءات الجديدة أو المعدلة خلال الفترة. (لا يوجد)

سادساً: تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية:

م	تصنيف المخاطر	تعريف المخاطر الشرعية وصورها
1	المخاطر الشرعية العالية	تعريفها: يعتبر الخطر الشرعي في المعاملات المالية إذا كان يؤثر سلباً في أنشطة العميل واستثماراتها وسمعته مما يستدعي تجنب الأرباح. معايير التقييم:

<ul style="list-style-type: none"> • تجنب الإيرادات المحرمة التي حققتها المؤسسة. • مخالفة الإجراءات المعتمدة للمعاملات من الناحية الشرعية. • عدم تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية أو تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالجانب الشرعي وأن يؤثر ذلك على الجانب المالي. • الإضرار الجسيم بسمعة المؤسسة نتيجة نشاط مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية وكان في هذه العقود مخالفات شرعية. • الاستمرار دون تصويب مخالفة ذات مخاطر متوسطة لأكثر من ستة أشهر. 		
<p>تعريفها: وهي التي تؤثر في المعاملة ولكن لا تؤدي إلى بطلانها، بل يمكن إمضاؤها مع تخليصها مما يؤثر عليها، وقد تستدعي تقنية الأرباح المحصلة، وقد لا تستدعي، وقد تؤثر على سمعة العميل.</p> <p>معايير التقييم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تأثير محدود على أرباح بعض المعاملات نتيجة خطأ شرعي في تنفيذها. • مخالفة الإجراءات المعتمدة دون التأثير على النواحي الشرعية للمعاملات. • التأثير المحدود على سمعة المؤسسة نتيجة لدخولها في أنشطة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من غير تأثير مالي. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية (ولم يكن في العقود أو التعديل مخالفة شرعية) • مخالفة سياسة تحصيل الموافقات الشرعية على المنتجات والعمولات الجديدة قبل التعامل بها (من غير وجود مخالفة للشريعة فيها) • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي مع وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • الاستمرار دون تصويب مخالفة - منخفضة المخاطر - لأكثر من 6 شهور. 	<p>2</p> <p>المخاطر الشرعية المتوسطة</p>	
<p>تعريفها: وهي التي لا تؤدي إلى بطلان المعاملات ولا تؤثر فيها ولا تستدعي تنقية الأرباح، ولكن تعتبر خلاف الأولى والأفضل، وقد تؤثر على السمعة.</p>	<p>3</p> <p>المخاطر الشرعية</p>	

معايير التقييم:	المنخفضة
<ul style="list-style-type: none"> • مخالفة قرارات هيئة الرقابة الشرعية من غير التأثير المالي أو على سمعة المؤسسة. • مخالفة الالتزام بالتوصيات التحسينية لهيئة الرقابة الشرعية دون أثر شرعي • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي دون وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • تحقق مخالفات إجرائية للمعاملات من الممكن تصويبها دون التأثير على شرعيتها. 	

- تم الاطلاع على الإجراءات لإدارة المخاطر الشرعية.
- تم التأكد أن إجراءات المخاطر الشرعية لدى الصندوق تقوم بكفاءة وفعالية.

سابعاً: المرجعية الشرعية المتبعة:

- اعتمد الصندوق في المرجعية المتبعة على قرارات هيئة الرقابة الشرعية المعينة في الجمعية العمومية.

ثامناً: الرأي النهائي والتوصيات:

- بعد الاطلاع على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي نفذت من قبل الجهات المسؤولة توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بعدم وجود ملاحظات على العمليات المنفذة خلال الفترة المالية المذكورة طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

المدقق الشرعي الخارجي

د/ عبدالعزيز خلف الجار الله

